الأمم المتحدة

S/2021/766



Distr.: General
1 September 2021
Arabic
Original: English

الحالة في السودان وأنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن 2579 (2021)، الذي قرر المجلس بموجبه تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان حتى 3 حزيران/يونيه 2022، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا كل 90 يوما عن تنفيذ ولايتها وعن التقدم الذي تحرزه في ضوء المعايير والمؤشرات المبينة في تقرير الأمين العام الصادر في 17 أيار/مايو 2021 (S/2021/470). ويغطي هذا التقرير كذلك التطورات الرئيسية في السودان في الفترة من 2 أيار/مايو إلى 20 آب/أغسطس 2021، ويقدم معلومات مستكملة عن توسيع نطاق البعثة.

ثانيا - التطورات الهامة

ألف- الحالة السياسية

2 - أحرز تقدم ملحوظ في النهوض بالعناصر الرئيسية في عملية الانتقال السياسي في السودان. وجددت المكونات الرئيسية للحكومة الانتقالية التزامها بالعمل معا، في ظل تزايد الإحباط الشعبي أمام التحديات السياسية والاقتصادية التي يواجهها البلد. واستمر المتظاهرون السودانيون في التعبير السلمي عن تذمرهم ومطالبهم الجماعية، على الرغم مما وقع من أحداث عنف متفرقة. وبالإضافة إلى ذلك، اتخذت تدابير هامة لتنفيذ جوانب من اتفاق جوبا للسلام، المبرم في 3 تشرين الأول/أكتوبر 2020. وفي 14 حزيران/يونيه، عين رئيس الوزراء عبد الله حمدوك حكام الولايات (الولاة) الجدد في ولايات شمال دارفور وغرب دارفور والنيل الأزرق. وفي غضون ذلك، استؤنفت المحادثات بين الحكومة الانتقالية وجناح عبد العزيز الحلو في الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال، وهو جماعة رئيسية غير موقعة على اتفاق جوبا للسلام.



21-11614 (A) 030921 030921



3 - وفي ظل التوترات المتزايدة بين المكونات العسكرية والمدنية للحكومة الانتقالية وضمنها، أطلق رئيس الوزراء حمدوك في 22 حزيران/يونيه مبادرة وطنية بعنوان "الأزمة الوطنية وقضايا الانتقال - الطريق إلى الأمام"، وُصفت بأنها "إطار للتسوية السياسية الشاملة" بين "شركاء الفترة الانتقالية" المدنيين والعسكريين من أجل "إنجاح المرحلة الانتقالية" بإقامة "الدولة المدنية الديمقراطية التي تنهض على قاعدة المواطنة المتساوية". ودعت المبادرة إلى أمور منها ضمان العدالة، وتحقيق السلام، وتفكيك بقايا النظام السابق، ومحاربة الفساد، وإصلاح القطاع الأمني والعسكري، وتعزيز السيادة الوطنية، وتكوين المجلس التشريعي الانتقالي. وأعربت عدة قوى سياسية سودانية، منها ائتلاف قوى الحرية والتغيير، والجبهة الثورية السودانية، وحزب الأمة القومي، عن تأييدها لمبادرة رئيس الوزراء.

4 - وعقب معتكف مغلق استغرق ثلاثة أيام، أعلن مجلس الوزراء في 27 حزيران/يونيه عن سلسلة من التدابير الاقتصادية والسياسية والأمنية ذات الأولوية، منها تفعيل الآلية الوطنية لحماية المدنيين. وحدد الوزراء أيضا ملامح مختلف التدابير الاجتماعية الرامية إلى المساعدة على التخفيف من الآثار السلبية للإصلاحات الاقتصادية. وأكد وزير شؤون مجلس الوزراء، خالد عمر يوسف، أن الحكومة الانتقالية ستوفر الموارد اللازمة لضمان تنفيذ اتفاق جوبا للسلام، وعلى وجه الخصوص، للإسراع بتنفيذ بروتوكول الترتيبات الأمنية. وفي أوائل تموز/يوليه، حدد مجلس شركاء الفترة الانتقالية موعدا نهائيا جديدا لتشكيل المجلس التشريعي الانتقالي الذي طال انتظاره، والمقرر عقد دورته الأولى في 17 آب/أغسطس، وهي الذكرى السنوية الثانية لتوقيع الإعلان الدستوري. ومع ذلك، لم يتم بعد إنشاء المجلس التشريعي الانتقالي.

5 - وتواصلت الجهود المبذولة من أجل إشراك الأطراف غير الموقعة على اتفاق جوبا للسلام في عملية السلام. واستؤنفت في جوبا في 27 أيار/مايو جولة جديدة من المفاوضات بين الحكومة الانتقالية وجناح عبد العزيز الحلو. وفي 15 حزيران/يونيه، أرجئت المحادثات التي استندت إلى إعلان المبادئ المشترك الموقع بين جناح الحلو والحكومة الانتقالية في 28 آذار/مارس لتمكين الطرفين من توسيع نطاق المشاورات وإشراك أطراف أخرى. ولئن لم يتمكن الطرفان من إبرام اتفاق إطاري، فإنهما أحرزا تقدما كبيرا فيما يتعلق بالعناصر الرئيسية التي كان من المتوقع أن توجه مجمل العملية لدى استئناف المحادثات بعد تشاور الطرفين مع الجهات المعنية المؤيدة لكل منهما. وأنشئ فريق عامل معني بالمساواة بين الجنسين، اشتركت البعثة في تيسيره مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني في إجراءات ضمان حماية حقوق المرأة والنهوض بها في نتائج محادثات السلام. وعقب تأجيل الجولة الأولى من المحادثات، أعلن كل من جناح عبد العزيز الحلو وجناح عبد الواحد النور في جيش تحرير السودان عن توقيع إعلان سياسي في كودا، جنوب كردفان، في 29 تموز/يوليه. وأشير في البيان إلى أن الحركتين اتفقتا على ضرورة توحيد الدولة السودانية على أساس العلمانية والديمقراطية والليبرالية والمواطنة اللامركزية المتساوية والتنمية المتوازنة. وأكد البيان أيضا حق جميع السودانيين في تقرير مصيرهم ومستقبلهم الإداري والسياسي.

6 - وانطلقت كذلك التدابير الأولية للبدء في تنفيذ الترتيبات الأمنية التي نص عليها اتفاق جوبا للسلام. وفي 30 حزيران/يونيه، أصدر رئيس مجلس السيادة، الفريق أول عبد الفتاح البرهان، ثلاثة مراسيم بإنشاء اللجنة العسكرية العليا المشتركة للترتيبات الأمنية، ولجنة وقف إطلاق النار الدائم، واللجان القطاعية، ولجنة مسار المنطقتين. وأشارت تلك المراسيم صراحة أيضا إلى دور البعثة باعتبارها جهة مشاركة في اللجنة العسكرية العليا المشتركة وبصفتها ترأس لجنة وقف إطلاق النار الدائم. وجاء هذا التطور في أعقاب بيان

مشترك أصدرته عدة جماعات مسلحة موقعة في 27 أيار/مايو، انتقدت فيه الحكومة الانتقالية "لبطء وتيرة" تنفيذ الترتيبات الأمنية. وفي اجتماع عقد مع قيادة القوات المسلحة في 27 حزيران/يونيه، ذكر الفريق أول البرهان أن الجيش ملتزم بتنفيذ الترتيبات الأمنية وبإصلاح هياكله على النحو المنصوص عليه في اتفاق جوبا للسلام.

7 - وظلت المساءلة عن أحداث العنف المرتبطة بثورة 2019 وما تلاها من قمع عنيف للمتظاهرين مطلبا رئيسيا من مطالبهم. وفي 11 أيار/مايو، فرقت القوات المسلحة السودانية بالقوة مظاهرات شعبية نظمت لإحياء ذكرى مقتل أكثر من 100 متظاهر في 3 حزيران/يونيه 2019 (الذي وافق تاريخ الذكرى حسب التقويم القمري الإسلامي)، مما أسفر عن مقتل شخصين وإصابة 37 آخرين بجروح. ووصف رئيس الوزراء حمدوك علنا عنف عملية تفريق المظاهرات بأنه "جريمة ضد متظاهرين سلميين"، ودعا النائب العام، تاج السر الحبر، إلى التحقيق في الحدث وما شابهه من أحداث سابقة. كما أصدرت القوات المسلحة السودانية بيانا وصفت فيه الأحداث بأنها "مؤسفة" وتعهدت بالتحقيق فيها. وقد انطلقت تلك التحقيقات، ولكن القضايا لم تعرض بعد على المحاكم. واندلع المزيد من الاحتجاجات مرة أخرى في 3 حزيران/يونيه، حيث نزل آلاف السودانيين إلى الشوارع، مجددين نداءاتهم الداعية إلى المساءلة ومعربين عن غضبهم لكون اللجنة المستقلة المكلفة بالتحقيق لم تعلن بعد عن نتائج أعمالها. وقتل أحد أفراد الشرطة رميا بالرصاص. وفي 15 حزيران/يونيه، خاطب الأمة رئيس الوزراء حمدوك، داعيا إلى الوحدة من أجل "حماية الثورة". وأشار إلى جهوده الرامية إلى الحفاظ على "توازن صعب" بين جميع مكونات الحكومة الانتقالية، ودافع عن الإصلاحات الاقتصادية الحديثة وعن أهمية "زيادة إنتاجية السودان".

8 - في 30 حزيران/يونيه، وإحياءً للذكرى الثانية والثلاثين للانقلاب الذي وصل إثره الرئيس السابق البشير إلى السلطة، وكذلك ذكرى مسيرة "المليون شخص" التي نظمت في عام 2019، تظاهر آلاف المحتجين من مختلف جماعات المعارضة، بما فيها الجماعات الثورية والحزب الشيوعي السوداني والإسلاميون، في عدة مدن سودانية مطالبين بإسقاط الحكومة الانتقالية. وتظاهر الشباب أيضا في احتجاجات منفصلة مؤيدة للديمقراطية والثورة. وأفادت السلطات السودانية أنها اعتقلت 200 من أعضاء الحزب الحاكم السابق، موجِّهة إليهم تهما بالتخطيط "للقيام بأعمال تخريبية".

9 - وعلى الصعيد الإقليمي، اشتد الخلاف في الأشهر الأخيرة بين مصر وإثيوبيا والسودان حول سد النهضة الإثيوبي الكبير. وفي 19 تموز/يوليه، أعلنت إثيوبيا الانتهاء من ثاني عمليات مَلء خزان السد. وأدانت مصر والسودان عملية المَلء الثانية بصفتها استمرارا لما اعتبروه عملا انفراديا من جانب إثيوبيا. وظلت التوترات عالية بين إثيوبيا والسودان بشأن إدارة حدودهما المشتركة في منطقة الفشقة. وعلى الرغم من استمرار تصاعد التوترات، قام رئيس الوزراء حمدوك والفريق أول البرهان في 16 آب/أغسطس بزيارة إلى الفشقة، أعلنا خلالها عن وضع مشاريع لتطوير الهياكل الأساسية ومشاريع إنمائية أخرى من أجل تعزيز الاستقرار. وفي 20 حزيران/يونيه، اتفق السودان وإثيوبيا على إعادة فتح المعبر الحدودي بينهما، الذي ظل مغلقاً لعدة أشهر. وفي 24 حزيران/يونيه، اختتمت المحادثات العسكرية السودانية المصرية في الخرطوم بتوقيع مذكرة تفاهم للتعاون المشترك.

باء - الحالة الأمنية

10 - شهدت الحوادث الأمنية ارتفاعا في جميع أنحاء السودان. وارتفع عدد حوادث الاضطرابات المدنية المبلغ عنها في جميع أنحاء البلد من 115 حادثا في الفترة السابقة إلى 152 حادثا، وإن كان ذلك يشمل العديد من حالات الاحتجاج السلمي. وارتفع عدد الحوادث الإجرامية التي مست نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن والمنظمات غير الحكومية الدولية من 26 حادثا إلى 32 حادثا. وأدى التأخير في تنفيذ الآلية الوطنية لحماية المدنيين واتفاق جوبا للسلام إلى تعرض المدنيين لمخاطر تدهور الحالة الأمنية. وواصلت الحكومة الانتقالية جهودها لتوفير الحماية المادية في دارفور بنشر قوات حكومية مشتركة لتخفيف حدة العنف وتهدئة التوترات. ومع ذلك، ظلت الاشتباكات بين القبائل سببا رئيسيا لانعدام الأمن.

11 - ووقعت أهم الاشتباكات بين القبائل في جنوب وشمال دارفور، وجنوب وغرب كردفان. ففي جنوب دارفور، أفادت التقارير أن اشتباكات وقعت في 5 حزيران/يونيه بين قبيلتي الفلاتة والتعايشة في محلية أم دافوق أسفرت عن مقتل ما يصل إلى 48 شخصا وتشريد 185 شخصا. واستجابة لذلك، عقد مجلس الأمن والدفاع الوطني اجتماعا طارئا في 6 حزيران/يونيه وأصدر قرارات بتعزيز الأمن في المناطق المعرضة للنزاعات وبتوسيع نطاق الحكم والوجود المؤسسي. وفي جنوب كردفان، أبلغ في 9 حزيران/يونيه عن مقتل 39 شخصا وتشريد نحو 700 5 شخص إثر هجوم شنه رجال قبائل النوبة لوقان وكنانة والكواهلة على قبيلة الحوازمة في محلية كالوقي. وأفيد بأن الاشتباكات اندلعت بشأن ملكية الأراضي والسيطرة على المواقع المحلية لتعدين الذهب. وفي 13 حزيران/يونيه، في غرب كردفان المجاورة، شرد أكثر من 100 16 شخص في محليات النهود وأم السنوط وأبو زبد في أعقاب اشتباكات بين القبائل في ضواحي مدينة النهود. وردا على تصاعد أعمال العنف بين القبائل، أعلنت سلطات ولاية جنوب كردفان حالة الطوارئ في ست محليات (تلودي، وقدير، والليري، وأبو جبيهة، وأبو كرشولا، وهبيلا) اعتبارا من 10 تموز/يوليه. وشهد غرب دارفور اشتباكات بين قبيلة التاما وقبيلة القمر في قريتي كفاني وتنغاكي يومي 3 و 4 تموز/يوليه بسبب مشاكل تتعلق بملكية الأراضي، مما أسفر عن مقتل خمسة أشخاص. وأفيد بأن عددا غير محدد من السكان المحليين فروا من المنطقة إلى مخيم أردمتا للمشردين داخليا.

12 - وشهد شمال دارفور أيضا أعمال عنف بين قبيلة الزغاوة والقبائل العربية في 1 و 2 آب/أغسطس في منطقة قلاب بسبب مشاكل تتعلق بملكية الأراضي. وأدى ذلك إلى هجوم شنه رجال القبائل العربية على قرى عمارتا وقورب وقلاب وتابيت ونورتيك وأرارا. ونزح عدد غير محدد من سكان تلك القرى إلى مخيم زمزم للمشردين داخليا. وفي 6 آب/أغسطس، وقعت قوة مشتركة مؤلفة من أفراد من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع والحركات المسلحة الموقعة على اتفاق جوبا للسلام، وهي في طريقها إلى منطقة قلاب لنزع فتيل التوترات بين قبيلة الزغاوة ورجال القبائل العربية، في كمين نصبته جماعة يشتبه أنها من رجال القبائل العربية في قرية كولقي، مما أسفر عن مقتل ما يصل إلى 20 فردا من القوات المشتركة.

13 - ووقعت كذلك اشتباكات بين جهات من أمن الدولة السودانية وجناح عبد الواحد النور، الذي لم يوقع على اتفاق جوبا للسلام. وفي وسط دارفور، في 18 أيار/مايو، أفيد بأن اشتباكا وقع بين أفراد قوات الدعم السريع وجناح عبد الواحد النور بسبب توترات بشأن إمكانية الوصول إلى أراضي في سوق فانقا، شمال جبل مرة، مما أدى حسبما ورد في التقارير إلى تشريد 284 1 شخصا. وفي شمال دارفور، أفادت التقارير أن خمسة من المشردين داخليا قتلوا في الفترة من 11 إلى 18 تموز/يوليه في القتال الذي دار في سرتوني بين عناصر من جناح عبد الواحد النور في جيش تحرير السودان وأفراد من القوات المسلحة السودانية. ونجح

أفراد جناح عبد الواحد النور وحدة تابعة للقوات المسلحة السودانية من المنطقة، وأفيد أن الجناح سيطر عليها في الفترة من 11 إلى 17 تموز/يوليه. وانسحبت عناصر جناح عبد الواحد النور عقب اشتباكات مع التعزيزات التي انضمت إلى القوات المسلحة السودانية في 17 تموز/يوليه.

14 - وفي المنطقة نفسها، وقعت مواجهات داخلية بين مختلف فصائل جناح عبد الواحد النور بشأن مسائل تتعلق بالقيادة والسيطرة على مناطق معينة، مما يعرض الجناح لمخاطر مزيد من التشرذم. وتلت ذلك اشتباكات بين فصيل قدورة وفصيل مبارك الدوك في جناح عبد الواحد النور في 24 تموز/يوليه في فارا وكومي. وأفادت التقارير بأن عددا غير محدد من المدنيين فروا من المناطق المتضررة إلى موقع سبنقا لتجميع المشردين داخليا.

15 - وفي شمال دارفور، ظهرت مخاوف بشأن تمركز جماعات مسلحة (كلها جماعات موقعة على اتفاق جوبا للسلام) حول قاعدة اللوجستيات التابعة للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، الواقعة في الفاشر. وفي 1 حزيران/يونيه، تمركز أفراد من كل من جناح مني مناوي في جيش تحرير السودان، وحركة العدل والمساواة، وتجمع قوى تحرير السودان، وحركة جيش تحرير السودان/المجلس الانتقالي، وجناح خميس أبكر في جيش تحرير السودان، دون إخطار العملية المختلطة أو السلطات المحلية. وتدخلت هذه الجماعات في إجراءات مراقبة الدخول، وضايقت الموظفين الوطنيين التابعين لنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، وتورطت في الاستيلاء بصورة غير مشروعة على مواد من المعدات المملوكة للوحدات من عدة شاحنات تتعاقد العملية المختلطة على استخدامها، أثناء وقوفها خارج قاعدة اللوجستيات. وفي 28 حزيران/يونيه، انتشر في المنطقة أيضا أفراد القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع وقوات الشرطة السودانية. وفي 2 آب/أغسطس، اعترض أفراد الجماعات المسلحة المذكورة طريق اثنتين من الشاحنات التي تتعاقد العملية المختلطة على استخدامها وهما محملتان بأربع مركبات مدرعة من المعدات المملوكة للوحدات خارج قاعدة اللوجستيات التابعة للعملية المختلطة. ولا يزال مكان وجود الشاحنتين مجهولا بينما تستمر المفاوضات من أجل استعادة المركبات المدرعة المملوكة للوحدات.

16 - وظلت الحالة الأمنية في شرق ولاية البحر الأحمر تتسم بالتقلب. وفي 24 أيار/مايو، أعلنت السلطات حالة الطوارئ وفرضت حظر التجول في أعقاب أعمال العنف التي وقعت بين قبيلتي باجة والنوبة، وأفادت التقارير أن ما لا يقل عن خمسة أشخاص قتلوا وأن 13 آخرين أصيبوا بجروح في بورتسودان. وفي أوائل تموز/يوليه، تصاعدت التوترات مرة أخرى فأدت إلى أعمال عنف بعد أن أغلق أفراد من قبيلة باجة الطريق الرئيسية المؤدية إلى بورتسودان احتجاجا على اعتقال أقربائهم خلال الاحتجاجات المناهضة للحكومة في 30 حزيران/يونيه. وعلقت الأمم المتحدة مؤقتا تنقلاتها من بورتسودان وإليها. وأفيد بأن انفجار قنبلة يدوية في أحد النوادي الرياضية في بورتسودان في 10 تموز/يوليه أسفر عن مقتل خمسة أشخاص وإصابة ستة آخرين بجروح. ووردت أنباء عن تعرض فندق مجاور في الوقت نفسه لمحاولة هجوم تم صدها. وعادت الحالة الأمنية في المدينة إلى الهدوء عقب نشر وحدات مشتركة من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع وقوات الشرطة السودانية.

جيم- الحالة الاجتماعية والاقتصادية

17 - قطع السودان أشواطا هامة في خطة الاقتصاد الكلي التي وضعها، وواصل تنفيذ إصلاحات اقتصادية صعبة، منها التخلي عن دعم الوقود وإلغاء سعر الصرف الجمركي. وفي 17 أيار/مايو، استضاف

الرئيس الفرنسي ماكرون "المؤتمر الدولي لدعم الفترة الانتقالية في السودان" في باريس للاحتفال بإعادة اندماج السودان في الاقتصاد العالمي واجتذاب الاستثمارات الأجنبية، لا سيما في مجالات الطاقة والهياكل الأساسية والزراعة والتعدين والاتصالات السلكية واللاسلكية.

18 - وأعلن المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في 28 حزيران/يونيه أن السودان وصل إلى نقطة اتخاذ القرار في المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وفي أعقاب الالتزامات التي قطعتها الدول الأعضاء في باريس، وافق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في 29 حزيران/يونيه على التخفيف الأولي لديون السودان بخفضها من 56 بليون دولار إلى 28 بليون دولار. وقد فتح سداد المتأخرات الطريق أمام تقديم مليارين من الدولارات في شكل منح من المؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي، و 2,5 مليار دولار في إطار ترتيب مدته 39 شهرا للتسهيل الائتماني الممدد لصندوق النقد الدولي، مما مكن السودان من الاستفادة من حقوق السحب الخاصة الإضافية التي يتيحها الصندوق، وكان بمثابة دفعة اشتدت الحاجة إليها من حيث السيولة. ووافق الدائنون الأعضاء في نادي باريس على إلغاء 14 بليون دولار من الديون الثنائية وعلى إعادة جدولة أكثر من 9 بلايين دولار.

19 - وعلى الرغم من بلوغ هذه المعالم الهامة، لا يزال البلد يواجه صعوبات اقتصادية شديدة، تشمل انقطاعات يومية للماء والكهرباء ونقصا حادا في الوقود واللوازم الطبية. وفي 9 حزيران/يونيه، ألغي الدعم المقدم للوقود بالكامل، مما أدى إلى ارتفاع أسعار الديزل بنسبة 128 في المائة. وفي 22 حزيران/يونيه، ألغي سعر الصرف الجمركي، مما أدى إلى الزيادة في التعريفات الجمركية على بعض السلع الأساسية. ونتيجة لذلك، زاد انخفاض قيمة العملة، التي بلغت 450 جنيها سودانيا مقابل دولار الولايات المتحدة بحلول تموز/يوليه، مقارنة بما قدره 380 جنيها سودانيا مقابل دولار الولايات المتحدة في بداية أيار/مايو. واستمر المعدل الوطني للتضخم أيضا في الارتفاع، حيث بلغ نحو 413 في المائة سنة بعد سنة في حزيران/يونيه مقارنة بمعدل 379 في المائة في أيار/مايو. وبلغت أسعار الذرة الرفيعة والدخن والسلع الغذائية الهامة في المتوسط ضعف الأسعار المسجلة في عام 2020، ومن المتوقع أن يواجه واحد من كل خمسة سودانيين مستويات غير مسبوقة من انعدام الأمن الغذائي الحاد خلال الأشهر العجاف.

20 - وواصل البنك الدولي وبرنامج الأغذية العالمي تقديم الدعم التقني لبرنامج دعم الأسرة الذي وضعته الحكومة الانتقالية (المعروف محليا باسم "ثمرات")، والذي يهدف إلى التخفيف من آثار الإصلاحات الاقتصادية بتقديم تحويلات نقدية شهرية مباشرة بقيمة 5 دولارات للشخص الواحد إلى 80 في المائة من الأسر لمدة ستة أشهر في البداية، مع احتمال تمديد تلك الفترة إلى 12 شهرا رهنا بتوافر موارد إضافية. وحتى نهاية تموز/يوليه، سجل البرنامج 1,6 مليون أسرة في 14 ولاية في جميع أنحاء البلاد وقدم تحويلات مالية إلى 000 520 ألف أسرة، منها أسر تقيم في ولايات النيل الأزرق، وجنوب وشرق وشمال وغرب ووسط دارفور، وكسلا، والخرطوم، وغرب وجنوب وشمال كردفان، والبحر الأحمر، وسنار، والنيل الأبيض.

21 - وتشمل الإصلاحات الأخرى التي كشفت عنها الحكومة الانتقالية خططا لتصفية الشركات المملوكة للدولة ونقلها إلى القطاع الخاص، وقوانين بشأن الاستثمار والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وبدء العمل بالنظام المصرفي الاعتيادي إلى جانب النظام المصرفي الإسلامي القائم. واعتُبرت هذه الخطوات ذات أهمية حاسمة في اجتذاب الاستثمارات وتحفيز نمو القطاع الخاص.

دال- حماية المدنيين وحقوق الإنسان وسيادة القانون

22 - ظلت حماية المدنيين مصدر قلق مع استمرار الاشتباكات بين القبائل واستئناف أعمال العنف بين الأطراف الموقعة وغير الموقعة. وشهد الفصل في القضايا البارزة المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والتحقيق فيها تقدما محدودا، واستمر بطء إنشاء مؤسسات سيادة القانون وتنفيذ الإصلاحات القضائية اللازمة على الصعيد الوطني عموما، بما في ذلك إجراء استعراض شامل للإطار القانوني وفقا للوثيقة الدستورية. وفي 17 أيار/مايو، أقال مجلس السيادة رئيسة القضاة وقبل استقالة النائب العام. وفي حين أن الوثيقة الدستورية منحت مجلس السيادة سلطة تعيين رئيس القضاة والنائب العام في هذه الأثناء، فإنها لم تمنحه صراحة سلطة إقالة شاغلي المناصب القضائية أو قبول استقالاتهم.

23 - وفي إطار الإصلاحات القضائية المقررة، سيتولى مجلس القضاء العالي فور إنشائه مسؤولية تقديم مقترحات التعيين في المناصب القضائية، إلى جانب تعيين قضاة المحكمة الدستورية. ويعد التزام رئيس الوزراء بإدراج إنشاء مجلس القضاء العالي ضمن الإجراءات ذات الأولوية التي قرر اتخاذها خلال الأشهر المقبلة خطوة تكتسي أهمية حاسمة صوب إصلاح قطاع العدالة على نحو مستدام. كما لم يتم بعد إنشاء المفوضيات الرئيسية المنصوص عليها في الوثيقة الدستورية. وفي نيسان/أبريل، وافق مجلس السيادة على قوانين إنشاء مفوضيات مكافحة الفساد والعدالة الانتقالية والسلام، وتم نشرها رسميا في 17 تموز/يوليه. غير أن المفوضيات ذاتها لم تبدأ أعمالها بعد. ولم يتم بعد وضع الصيغ النهائية للتشريعات المتعلقة بمفوضيات هامة أخرى، منها المفوضيات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين، والانتخابات، وإصلاحات القانون، وحقوق الإنسان، وإصلاحات الأراضي والخدمة المدنية. وفي 23 حزيران/يونيه، أصدرت محكمة ابتدائية في الخرطوم حكما بقطع اليد اليمنى والرجل اليسرى على رجل يبلغ من العمر 21 عاما لم يكن يسانده محام بتهمة السطو المسلح. وأثار الحكم ردود فعل من المجتمع المدني والمفوضية الوطنية لحقوق الإنسان، التي دعت إلى وقف تنفيذ الحكم ريثما يتم الإصلاح الشامل للقانون الجنائي.

24 - واستمر تعزيز التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية. ففي الفترة من 24 إلى 27 أيار/مايو، عقدت الدائرة التمهيدية للمحكمة جلسة إقرار في القضية المرفوعة ضد زعيم الجنجويد السابق في دارفور، علي محمد علي عبد الرحمن (الملقب علي كوشيب)، أسفرت في 9 تموز/يوليه عن تأكيد جميع تهم ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية الموجهة إلى المدعى عليه، وعددها 31 تهمة، على أن تتم محاكمته أمام دائرة ابتدائية. وقام كل من المدعية العامة للمحكمة المنتهية ولايتها، فاتو بنسودا، والمدعي العام الجديد للمحكمة، كريم خان، بزيارة السودان في حزيران/يونيه وآب/أغسطس، على التوالي، واجتمع كل منهما مع أعضاء الحكومة الانتقالية ومع المشردين داخليا والضحايا في دارفور. ودعا المدعيان العامان الحكومة الانتقالية إلى إحالة باقي المشتبه فيهم الذين وُجهت إليهم تهم إلى لاهاي لمحاكمتهم. وكررت الحكومة الانتقالية استعدادها لإحالة المشتبه فيهم المطلوبين، المحتجزين في الخرطوم، إلى المحكمة لمحاكمتهم، بمن فيهم الرئيس السابق البشير، ولكنها لم تتخذ بعد أي إجراء في هذا الصدد. وفي 4 آب/أغسطس، اعتمد مجلس الوزراء بالإجماع مشروع قانون للتصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وسيتطلب مشروع القانون موافقة مجلس السيادة ليدخل حيز النفاذ. وفي 12 آب/أغسطس، وقع المدعي العام للمحكمة ووزير العدل مذكرة تفاهم جديدة بشأن التعاون، شملت جميع الأشخاص الذين أصدرت المحكمة أوامر باعتقالهم.

25 - وفي 10 آب/أغسطس، بلغ السودان معلما رئيسيا حين أودع الصكوك اللازمة لدى قسم المعاهدات بالأمم المتحدة، وهو ما شكل الخطوة النهائية في عملية التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة

التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والانضمام إلى الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. ومن المقرر أن تدخل المعاهدتان حيز النفاذ في السودان في 9 أيلول/سبتمبر.

26 - وفيما يتعلق بحرية الصحافة، أفادت التقارير في 29 و 30 حزيران/يونيه بأن ما لا يقل عن 15 من المنافذ الإعلامية الإخبارية على الإنترنت لم تتمكن من الوصول إلى محتوياتها الإلكترونية، بما في ذلك منصات إدارة تحرير مواقعها الشبكية داخل السودان. وزُعم أن سبب ذلك يرجع إلى أمر أصدرته نيابة الجرائم المعلوماتية دون أن تبلغ به المواقع الإخبارية رسميا، متهمة إياها بنشر معلومات كاذبة. وتم تبرير الأمر بمتطلبات "الأمن العام"، كما إنه استند إلى تعديل عام 2020 لقانون مكافحة الجرائم المعلوماتية. وتزامن قرار تقييد إمكانية الوصول إلى المواقع الشبكية مع احتجاجات مناهضة للحكومة. وفي 19 تموز/يوليه، أفيد برفع الحظر عن جميع المواقع الشبكية المحجوبة.

27 - واتخذت الحكومة الانتقالية أيضا خطوات تجدر بالثناء من أجل تحسين تشريعات حماية الطفل. وشمل ذلك قرار مجلس الحكومة بأن يسحب السودان تحفظاته المتعلقة بالميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته فيما يتعلق بزواج الطفلات، وحق الفتيات المتزوجات الحوامل في التعليم، وحقوق الطفل في الخصوصية. وتشمل التشريعات الجارية مراجعتها قانون الطفل، وقانون مكافحة الاتجار بالبشر، وقانون الأحوال الشخصية الذي ينظم العلاقات الأسرية. ومن المتوقع أن تعالج التعديلات العديد من التحديات التي يواجهها الأطفال، ولا سيما الفتيات. وفي 1 حزيران/يونيه، أصدرت وزارة التنمية الاجتماعية مرسوما بإنشاء لجنة تقنية رفيعة المستوى بشأن قرار مجلس الأمن 1325 (2000)، تتألف من ممثلين عن الوزارات التنفيذية وبعض الجماعات النسائية. ولم تنشأ اللجنة بعد.

هاء - الحالة الإنسانية

28 - ما فتئت الاحتياجات الإنسانية تشتد بسبب الحالة الاقتصادية الهشة والنزاعات القبلية والاشتباكات المسلحة المحلية في دارفور وجنوب كردفان وغرب كردفان وبورتسودان، إلى جانب أزمة اللاجئين الإثيوبيين في المناطق الشرقية من البلد والأمطار الغزيرة الأخيرة. وظلت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تشكل تحديا قائما يؤثر على سلامة ضعاف الحال من السودانيين واللاجئين وعلى سبل عيشهم. وظلت أسعار المواد الغذائية مرتفعة في ظل استفحال التضخم، الأمر الذي اشتدت معه حالة انعدام الأمن الغذائي. وحسب ما ذكر برنامج الأغذية العالمي، فقد ارتفع متوسط تكلفة سلة الأغذية المحلية في حزيران/يونيه 2021 بنسبة 282,86 في المائة مقارنة بحزيران/يونيه 2020، وبنسبة 13 في المائة مقارنة بالشهر السابق، وذلك أساسا بسبب انخفاض قيمة الجنيه السوداني. ويعمل مجتمع الهيئات الإنسانية مع الحكومة الانتقالية من أجل تعزيز الاستعداد للاستجابة خلال موسم الأمطار.

29 - وبسبب اشتداد النزاعات القبلية، ففي 5 آب/أغسطس، كان أكثر من 000 353 شخص قد فروا من ديارهم في غرب وجنوب كردفان وغرب وشمال ووسط وجنوب دارفور منذ بداية عام 2021. وظل إيجاد حلول مستدامة لعودة المشردين المقيمين في نقاط التجمع المكتظة في الجنينة طوعا وبأمان مع حفظ كرامتهم أو إدماجهم أولوية ملحة، لا سيما وأن الظروف الصحية زادت سوءاً في أعقاب بداية موسم الأمطار.

30 - وفي شمال دارفور، أفادت التقارير أن الاشتباكات التي وقعت في سرتوني في 15 تموز/يوليه أسفرت عن فرار نحو 000 30 من المشردين داخليا إلى الجبال المحيطة بها، وقد عاد بعضهم منذ ذلك

الحين. ولم تكن خدمات الصحة والتغذية والصرف الصحي والنظافة الصحية متوفرة هناك في ذلك الوقت. وكان المقيمون في سرتوني يعتمدون على الأمطار أو على بئر مكشوفة توجد بالقرب من المخيم للحصول على مياه الشرب. ولئن لم يتم الإذن بعد بإيفاد بعثة إنسانية مشتركة بين الوكالات إلى سرتوني، فقد اضطلعت جمعية الهلال الأحمر السوداني بجهود لتوزيع الأغذية في 6 آب/أغسطس. وفي 13 حزيران/يونيه، في غرب كردفان، شرد أكثر من 100 16 شخص في محليات النهود والسنوط وأبو زبد في أعقاب اشتباكات بين القبائل في ضواحي مدينة النهود. وقد وقعت حالات التشريد تلك في بداية موسم الأمطار، مما حرم المتضررين من فرصة القيام بأعمال الزراعة.

31 - واستمر وصول اللاجئين من منطقة تيغراي في إثيوبيا إلى المناطق الشرقية في السودان، وإن كان ذلك بوتيرة أدنى مما سبق. وإلى غاية 31 تموز/يوليه، فر 493 55 لاجئا من إثيوبيا إلى السودان، بعد أن أبلغ عن وصول225 1 لاجئا في حزيران/يونيه. ومن أصل ذلك المجموع، سُجل 959 47 لاجئا مع أخذ بياناتهم البيومترية، منهم 660 18 لاجئا في مخيم أم راكوبة، و 560 19 لاجئا في مخيم الطنيدبة. وفي المجموع، سُجل 762 5 شخصا في حمدايت و 077 3 شخصا في القرية 8 مع أخذ بياناتهم البيومترية. وإلى جانب حالات جمع شمل الأسر، ظل نقل اللاجئين الإثيوبيين من المواقع الانتقالية (حمدايت والقرية 8) متوقفا بناء على نصائح الحكومة. وما فتئت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقوم بأنشطة الدعوة لدى السلطات السودانية من أجل استئناف عمليات إعادة التوطين وتحديد مواقع إضافية لإقامة مستوطنات للاجئين. ولا تزال عمليات تقييم المواقع الجديدة المحتملة جارية. وكانت خطة الطوارئ المشتركة بين الوكالات لمواجهة تدفقات اللاجئين من إثيوبيا إلى السودان، التي تم تحديثها في تموز/يوليه، تتوقع تدفقات إضافية قد تصل إلى 000 96 لاجئ في الفترة من آب/أغسطس إلى كانون الأول/ديسمبر. ولا تزال الأعمال جارية للتخفيف من آثار الفيضانات المتصلة بموسم الأمطار في المخيمات والمراكز الانتقالية. وتعمل الأمم المتحدة مع الحكومة الانتقالية على تحديد منطقة مناسبة غير معرضة للفيضانات لإقامة مخيم ثالث.

32 - واستمرت كذلك التنقلات عبر الحدود الجنوبية للسودان، حيث عبر الحدود أكثر من 000 40 لاجئ متوجهين إلى السودان منذ كانون الثاني/يناير، وإلى ولايتي النيل الأبيض وشرق دارفور بصورة رئيسية. واستجابت مفوضية شؤون اللاجئين وشركاؤها للوضع بفتح موقع جديد لتوطين اللاجئين في ولاية النيل الأبيض (مخيم ألغانا) مما تطلب المزيد من التمديد لاستيعاب التدفقات. وفي الوقت نفسه، أفادت السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية عن زيادة طفيفة في عدد اللاجئين السودانيين العائدين من جنوب السودان إلى ولاية النيل الأزرق (ولا سيما إلى محلية باو) وولاية جنوب كردفان في السودان.

33 - وفيما يتعلق بالحالة الصحية عموما، فقد تفشت الأمراض في المناطق الشرقية من السودان، حيث بينت نتائج الاختبارات أن المرضى في 28 حالة من أصل 466 من حالات متلازمة اليرقان الحاد يعانون من التهاب الكبد E، بينما تأكدت إصابات بالحصبة في جنوب دارفور. واستمرت الجهود الرامية إلى تكثيف عمليات تنقية المياه وتقديم خدمات الصرف الصحي، وكانت الاستعدادات جارية لحملة تلقيح ضد الحصبة. وإلى غاية 10 آب/ أغسطس، أكدت الاختبارات بتقنية تفاعل البوليمراز التسلسلي 532 37 حالة إصابة بفيروس كوفيد-19 من أصل 789 71 حالة مشتبه فيها، وأفادت وزارة الصحة الإتحادية عن حدوث 799 2 حالة وفاة مرتبطة بذلك. ومثل ذلك زيادة كبيرة مقارنة بشهر أيار/مايو، الذي أبلغ فيه عن 289 35 حالة مؤكدة و 600 2 حالة وفاة. ومنذ منتصف آذار/مارس، عملت وزارة الصحة على تنفيذ برنامج للتلقيح ضد فيروس كوفيد-19 يهدف إلى تغطية 20 في المائة من مجموع سكان البلد بحلول أيلول/سبتمبر 2021.

وحسـبما ذكرت منظمة الصـحة العالمية، فإلى غاية 22 آب/أغسـطس، تم اسـتخدام 682 829 جرعة من اللقاح المضاد لفيروس كوفيد-19.

34 - ومنذ منتصـف تموز/يوليه، أُبلغ عن حدوث فيضـانات في ولايات الجزيرة والقضـارف والخرطوم وشمال كردفان ونهر النيل وجنوب دارفور وغرب دارفور والنيل الأبيض. وفي 4 آب/أغسطس، قدر أن أكثر من 000 12 شخص تضرروا من الأمطار الغزيرة والفيضانات في سبع ولايات.

ثالثا - دور الأمم المتحدة في السودان وتنفيذ القرار 2579 (2021)

ألف- توسيع نطاق البعثة

35 - واصلت البعثة تعزيز وجودها في البلد بنشر أكثر من 123 موظف (يتم تحديث هذا العدد في وقت لاحق) في السودان بحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير. وقد تم الآن تشكيل فريق قيادة البعثة ونشر رؤساء المكتبين في الفاشر وكادقلي. وتولى مفوض الشرطة وثلاثة من ضـباط الاتصـال بالشـرطة مهامهم، ونُشـر 18 من أصل 21 من أفراد الشرطة المقدمين من الحكومة المأذون لهم في أفرقة متعددة الوظائف في الفاشر ونيالا وزالنجي. واسـتجابة لطلب المساعدة الذي قدمته السلطات السـودانية بتنفيذ ترتيبات وقف إطلاق النار المنصـوص عليها في اتفاق جوبا للسـلام، أنشـأت البعثة وظيفة مؤقتة جديدة ضـمن البعثة، حيث اسـتعانت بجنرال متقاعد ليشغل منصب الرئيس المؤقت للجنة وقف إطلاق النار الدائم.

36 - وفي 4 تموز/يوليه، وقعت الحكومة الانتقالية مع الأمم المتحدة اتفاق مركز البعثة، الذي أقر، في جملة أمور، بضرورة منح حرية التنقل لموظفي الأمم المتحدة وأصولها. ومن أجل ضمان تفعيل ذلك الاتفاق، تعهدت الحكومة الانتقالية بإصـدار رخص سـفر شـاملة لموظفي البعثة. واسـتلمت البعثة أيضـا طائرتين عموديتين متوسـطتين للأغراض العامة، ووضـعت جدولا زمنيا للعمليات من أجل دعم البعثة وشـركائها في تنفيذ الولاية. وكان التعاقد على طائرة ثابتة الجناحين تابعة للبعثة في طور الإنجاز.

باء- المساعدة في عملية الانتقال السياسي، والحكم الديمقراطي، وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، وتحقيق السلام المستدام

37 - واصـلت البعثة بقيادة الممثل الخاص اتصـالاتها بجميع الجهات الفاعلة المعنية للمضـي قدما في العملية الانتقالية، وللتأكيد بصفة خاصة على الحاجة الملحة إلى إنشاء المجلس التشريعي الانتقالي لضمان عملية انتقالية تشمل الجميع. وأوفدت البعثة إلى السودان أيضا كبير مستشاريها الدستوريين، الذي شرع في إجراء مشـاورات مع نظرائه السـودانيين لتحديد مجالات الدعم التقني لعملية صـياغة الدسـتور، بالتعاون مع الشركاء.

38 - وعقب تقييم الاحتياجات الانتخابية في حزيران/يونيه، أوفدت البعثة موظفها الرئيسـي المعني بالشـؤون الانتخابية إلى السـودان. ووُضـعت خطة متكاملة للمسـاعدة الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة، وهي خطة سـتشـمل موظفين وموارد من مختلف الوكالات المتخصـصـة ومن البعثة. وانطلقت كذلك جهود للتنسيق مع مقدمي المساعدة الانتخابية الوطنيين الآخرين في الميدان. وكانت الأعمال جارية من أجل تقديم الدعم إلى وزارة العدل في صـياغة قانون لإنشـاء هيئة جديدة لإدارة الانتخابات، وهي مهمة تعطيها الحكومة الانتقالية الأولوية.

39 - وواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان قيادة جهود الأمم المتحدة من أجل دعم الجهاز المركزي للإحصاء في السودان في وضع خطط التعداد السكاني الوطني المقبل، المقرر إجراؤه مبدئيا في أوائل عام 2022. وسيتعين أن يسبق العملية الرئيسية، حسب بنيتها الحالية، تعداد تجريبي أولي. ومن أصل الميزانية المقدرة بحوالي 100 مليون دولار، تعهدت الحكومة الانتقالية بتغطية 53 في المائة من هذه التكاليف، مما يترك عجزا قدره 43 مليون دولار بعد احتساب التبرعات التي وردت حتى الآن.

40 - وفي إطار الجهود الرامية إلى تعزيز حرية الصحافة، نظمت البعثة أيضا تدريبا لفائدة 103 صحفيين من 11 ولاية بشأن مكافحة خطاب الكراهية في وسائط الإعلام، في شراكة مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وبتمويل من صندوق بناء السلام. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت البعثة دورة تدريبية إضافية في مجال حماية المدنيين وحقوق الإنسان لمنظمات المجتمع المدني، ركزت على مكافحة خطاب الكراهية، وذلك بالتنسيق مع مكتب مكافحة الإرهاب. وتشكل تلك الجهود جزءا من برنامج متواصل لمكافحة خطاب الكراهية على الصعيد الوطني، يستهدف مختلف فئات السكان.

جيم- دعم عمليات السلام وتنفيذ اتفاق جوبا للسلام واتفاقات السلام المستقبلية

41 - وفقا للأولويات المحددة في القرار 2579 (2021)، قدمت البعثة دعمها في المحادثات بين الحكومة الانتقالية وجناح عبد العزيز الحلو خلال الفترة من 27 أيار/مايو إلى 15 حزيران/يونيه، إذ قامت بتيسيرها بالتعاون مع فريق الوساطة القادم من جنوب السودان. وشمل ذلك تقديم المقترحات التقنية والدعم الفني والتنفيذي واللوجستي لأمانة محادثات السلام وفريق الوساطة. وبالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عززت البعثة أيضا مساهمة المرأة وإشراكها بصورة هادفة في عملية السلام بعقد اجتماع لمجموعة من 30 من قيادات منظمات حقوق المرأة للمشاركة في أنشطة الدعوة على المستوى الرفيع على هامش المحادثات، مع الحرص على إشراك فريق متناوب من المراقبات التقنيات يضم خمس نساء لرصد المفاوضات ودعمها من منظور جنساني، وللتشجيع على تحقيق نتائج تفاوضية تراعي الاعتبارات الجنسانية.

42 - وفي إطار الجهود المبذولة لإبراز التزام المجتمع الدولي بدعم الأطراف في عملية السلام عقب الجولة الأخيرة من محادثات جوبا، قاد الممثل الخاص بعثة إلى المناطق الخاضعة لسيطرة جناح عبد العزيز الحلو يومي 2 و 3 تموز/يوليه، شارك فيها أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري والمبعوثون الخاصون للنرويج والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة (المجموعة الثلاثية). وأجرى الوفد اتصالات مع جميع الأطراف المعنية لدعم العملية الرامية إلى تشجيع الحوار من أجل تحقيق الهدف المشترك المتمثل في إقامة سودان ديمقراطي على أساس المساواة واحترام التنوع.

43 - وفي 7 تموز/يوليه، عقدت البعثة بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي جلسة تقنية تمهيدية بشأن وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية للنساء المشاركات في محادثات السلام. ونظمت البعثة أيضا بالشراكة مع منظمة محلية من منظمات المجتمع المدني حلقة عمل عن دور المجتمع المدني في آليات وقف إطلاق النار دعما لتنفيذ اتفاق جوبا للسلام.

44 - وعقب صدور المراسيم الرئاسية بإنشاء لجنة وقف إطلاق النار الدائم ولجانها القطاعية ولجنة مسار المنطقتين التابعة لها، بدأ التخطيط في البعثة ومقر الأمم المتحدة، وتم تحديد موقع لإيفاد فريق متقدم متعدد التخصصات لدعم تفعيل لجنة وقف إطلاق النار في دارفور، التي تضم خبراء في ترتيبات وقف

إطلاق النار، وأعمال الشرطة، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والاتصالات المتعلقة بالعمل الإنساني، والإجراءات المتعلقة بالألغام. وتم ذلك باستخدام المنابر المتاحة في المقر، إلى جانب قدرات البعثة في موقعها. وتعتزم البعثة عقد اجتماع تشاوري مع ممثلي الأطراف الموقعة على اتفاق جوبا للسلام ومنظمات المجتمع المدني والجماعات النسائية من أجل تحديد توقعات مشتركة بشأن دور وعمليات آلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية ذات الصلة بها في أفق وضع مفهوم أوسع للعمليات.

45 - ودعما لتنفيذ اتفاق جوبا للسلام وترتيباته الأمنية، نشرت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام أربعة أفرقة متعددة المهام، تملك القدرة على القيام بعمليات المسح لكشف الذخائر المتفجرة وإزالتها والتخلص منها، وبالاتصالات المجتمعية والتوعية بالمخاطر في أولو، معقل جناح مالك عقار في الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال الموقعة على اتفاق السلام، وهي منطقة ملوثة بشدة بالألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب. وسيتم توسيع نطاق أنشطة إزالة الألغام في أولو ليشمل ثمانية أفرقة في تشرين الأول/أكتوبر، بعد موسم الأمطار، مما سيمكن اللاجئين السودانيين من العودة من جنوب السودان بأمان.

46 - ونظرا لأهمية جهود إحلال السلام على الصعيد دون الوطني، اختتمت البعثة أول تقييم من أصل ستة تقييمات لبناء السلام على مستوى الولايات بغية تحديد المزيد من نقاط دخول الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة. وأبرز التقييم الذي أجري في الجنينة، التي وقعت فيها أعمال عنف بين القبائل في كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل، مسببات النزاع المتعلقة بغياب قوات الأمن، وضعف سيادة القانون، وانتشار الإجرام والأسلحة، وضعف دور الإدارة الأهلية، ودورات التشرد، والتهميش السياسي لبعض الفئات السكانية. وكان من المقرر إجراء مزيد من التقييمات في ولايات جنوب دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق والقضارف وكسلا.

47 - وفي إطار اتفاق جوبا للسلام، قدمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) مساعدتها للأطفال المتضررين من النزاع المسلح، ولا سيما الأطفال المرتبطين بقوات وجماعات مسلحة. وعلى وجه التحديد، فإن اليونيسف قدمت الدعم البرنامجي اللازم لضمان حصول الأطفال المرتبطين بتلك العناصر على المساعدة لضمان تسريحهم، وكذلك حصولهم على الرعاية المؤقتة وخدمات البحث عن الأسر وجمع شملهم بها، وإمكانية إعادة إدماجهم في المجتمعات المحلية على نحو مستدام من خلال إطار استراتيجي قائم على الأدلة، يتم الاتفاق عليه مع الحكومة الانتقالية ومنظومة الأمم المتحدة والشركاء الحكوميين والمجتمعات المحلية.

دال- المساعدة في بناء السلام وحماية المدنيين وبسط سيادة القانون بقيادة السودان، وخاصة في دارفور والمنطقتين

48 - دعما لتفعيل الآلية الوطنية لحماية المدنيين التي أنشأتها الحكومة الانتقالية، بدأت البعثة، بالشراكة مع مفوضية شؤون اللاجئين والجهات الفاعلة في مجال الحماية، في تقديم الدعم لإنشاء لجان إقليمية لحماية المدنيين في ولايات دارفور الخمس، وذلك بسبل منها عقد حلقة عمل في شمال دارفور، وتحديد اختصاصات الآلية وبناء قدراتها لتعزيز فهمها، فضلا عن توضيح المفاهيم الرئيسية للحماية وحقوق الإنسان. وستقود هذه اللجان، المنشأة على مستوى الولايات، والتي تضم جهات فاعلة من الحكومة والقوات المسلحة والمجتمع المدني، أنشطة الحماية على مستوى الولايات بدعم من شركاء تابعين للأمم المتحدة.

49 - وعلى الصعيد الوطني، عملت البعثة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها على وضع استراتيجية قائمة على أساس ''وحدة العمل في الأمم المتحدة'' لحماية المدنيين، لتكون أداة تنفيذية للدعوة وتعبئة الموارد من أجل دعم الحكومة الانتقالية في تنفيذ الآلية الوطنية لحماية المدنيين. وعلاوة على ذلك، استحدثت البعثة بالتعاون مع شركائها من وكالات الحماية أداة للإنذار المبكر ورصد الحوادث وقامت بتفعيلها، وهي آلية سترصد أهم مؤشرات التهديد، بما فيها خطاب الكراهية، والحوادث المؤدية إلى سقوط ضحايا، وانتهاكات حقوق الإنسان، وذلك لتحليلها لأغراض اتخاذ قرارات الاستجابة والقيام بأنشطة الدعوة المحددة الأهداف في مجال الحماية.

50 - ووفقا للقرار 2579 (2021)، بدأت الأمم المتحدة في تنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان بوضع استراتيجية تركز على السودان، لتسترشد بها عند تقديم دعم الأمم المتحدة للجهات الفاعلة الأمنية التابعة للدولة وغير التابعة لها. وستوجه الاستراتيجية أيضا نقل أصول العملية المختلطة إلى كيانات الدولة التي تتولى حماية المدنيين. وواصلت فرقة العمل القطرية المعنية برصد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال والإبلاغ عنها انتقالها إلى ترتيبات جديدة. وقد حلت البعثة محل العملية المختلطة، وتقرر أن يشترك نائب الممثل الخاص، خردياتا لو ندياي، الذي يؤدي أيضا مهام المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في رئاسة الآلية مع اليونيسف. وواصلت فرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ اتصالاتها مع الجماعات المسلحة، بما فيها جناح عبد العزيز الحلو، وجناح مالك عقار في الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال، وجناح مني مناوي في جيش تحرير السودان، من أجل الإسراع في الجهود الرامية إلى تحقيق الامتثال الكامل لخطط العمل الخاصة بإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم، التي وضعها كل جناح.

51 - وفي 4 حزيران/يونيه، شكلت البعثة فريقا عاملا تابعاً للأمم المتحدة معنيا بسيادة القانون لدعم فريق الأمم المتحدة القطري في تقديم الدعم المنسق إلى الحكومة الانتقالية فيما يتعلق بمسائل سيادة القانون. وشمل الدعم البرنامجي المقدم من خلال الفريق العامل دعمه في وضع مشروع القانون المتعلق بالعنف ضد المرأة، وفي جهود إصلاح العدالة، ولا سيما مجلس القضاء العالي، وعقد اجتماعات المجتمع المدني لمناقشة قضايا العدالة، بما فيها العدالة الانتقالية. وبالتعاون مع إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام ومفوضية حقوق الإنسان، قدمت البعثة إلى الحكومة الانتقالية أيضا ورقات أعدها خبراء بشأن أفضل الممارسات في مجال التدقيق ونماذج تشريعية مقارنة بشأن المجالس العليا للقضاء. وعقدت البعثة أيضا اجتماعات منتظمة مع الجهات الفاعلة في مجال العدالة ومنظمات المجتمع المدني والمشردين داخليا في دارفور لتقديم المشورة بشأن الإصلاحات وتحسين أساليب المساءلة.

52 - وتعاونت الوحدة الاستشارية التابعة للبعثة والمعنية بالشرطة بشكل وثيق مع قوات الشرطة السودانية على تنفيذ الترتيبات الأمنية التي حددتها الآلية الوطنية لحماية المدنيين. وشملت الأنشطة الرئيسية إجراء تقييمات ووضع خطط لدارفور والمنطقتين، مع التركيز بشكل أساسي على دعم الوقاية والحماية المادية، وذلك بسبل منها تقديم التدريب لقوات الشرطة السودانية، وتشكيل قوات مشتركة، وتوسيع سلطة الشرطة بناء على موافقة المجتمعات المحلية المتضررة من خلال مبادئ أعمال الشرطة التي تخدم المجتمعات المحلية. وقد أجرت الفرق المتعددة الوظائف الثلاث التابعة لشرطة الأمم المتحدة والمنتشرة في دارفور اتصالات مكثفة مع نظرائها في قوات الشرطة السودانية ومع زعماء المجتمعات المحلية والمشردين داخليا. وحددت قوات الشرطة السودانية أيضا مجالات مواضيعية رئيسية لأعمال الشرطة من أجل تنفيذ الآلية الوطنية لحماية

المدنيين، منها استخدام أدوات قائمة على التكنولوجيا وعلى نظامٍ للإنذار المبكر، وتشكيل أفرقة للاستجابة السريعة. وفي هذا الإطار، اشترك مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مع فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالسجون حلقة عمل لمناقشة دعم الأمم المتحدة لطلب الإدارة الاتحادية للسجون بإنشاء مركز تدريب مخصص لموظفي السجون. ويقوم المكتب حاليا بإنجاز تقييم شامل لاحتياجات قطاع السجون، يُتوقع أن يضع الأساس للحصول على تمويل دولي في المستقبل. وستستكشف البعثة سبل تمويل عملية إنشاء مركز التدريب في الوظائف السجنية بالتعاون مع فرقة العمل.

53 - وأقامت البعثة أيضا شراكات مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها لتنفيذ أنشطة بناء السلام الأولية في ولايات دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق. وقُدم الدعم بتمويل استثنائي من الميزانية المقررة للبعثة للقيام بأنشطة إزالة الألغام وتحويل مسارات النزاعات في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، مع تقديم الدعم للمرأة والشباب والمجتمع المدني في السودان. وشملت هذه البرامج، التي يشرف عليها البرنامج الإنمائي، خطة لتقديم منح متناهية الصغر مع التركيز على مبادرات تسوية النزاعات، وبناء القدرات لضمان أن منظمات المجتمع المدني وكيانات الحكم المحلي تستطيع دعم مبادرات تحويل مسارات النزاعات، وتقديم خدمات وإيجاد حلول دائمة للمشردين داخليا.

54 - وفي دارفور، عززت البعثة أنشطة بناء السلام بتدعيم العمل الذي اضطلعت به العملية المختلطة بهدف تحسين القدرات المحلية على إدارة النزاعات والحفاظ على مكاسب بناء السلام، ولا سيما في منطقة جبل مرة. وباستخدام أموال وردت بعد النداء المتعدد السنوات الذي وجهته إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، قدمت البعثة الدعم عن طريق منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في إنشاء سلسلة من الآليات الرامية إلى التخفيف من حدة النزاعات ومنع نشوبها بين المزارعين والرعاة على طول طرق رعي الماشية. ومن خلال البرنامج الإنمائي، أُطلق برنامج للسفراء الشباب من أجل تعزيز مشاركة المجتمع المدني، كما عُقدت سلسلة من اجتماعات المائدة المستديرة لمناقشة التقدم المحرز في تنفيذ الآلية الوطنية لحماية المدنيين في كل ولاية من ولايات دارفور.

55 - ومكنت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام من إيصال المعونة الإنسانية إلى خمسة جيوب يسيطر عليها جناح عبد العزيز الحلو في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، ولم تصل إليها المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة منذ عام 2011 بسبب تلوثها بمتفجرات من مخلفات الحرب. وشملت هذه الأنشطة، التي مكنت من تقديم دعم بالغ الأهمية لبرامج التعليم والتغذية المدرسية، تحديد ممرات آمنة عبر الخطوط الفاصلة لضمان أن الجهات الفاعلة في المجال الإنساني تعمل في مأمن من مخاطر الذخائر المتفجرة. وباستخدام أموال خارجة عن الميزانية، قدمت أفرقة الإجراءات المتعلقة بالألغام الدعم في الجهود المجتمعية لبناء السلام في الحمرا، جنوب كردفان، عن طريق إزالة الألغام من الطرق الرئيسية الملوثة سابقا، والتي تربطها بكادقلي. وفي جنوب وغرب وشمال دارفور، ركزت أفرقة الإجراءات المتعلقة بالألغام على عمليات المسح لكشف وإزالة المتفجرات من مخلفات النزاع القبلي الأخير في دارفور، مما عزز سلامة السكان المحليين وأَسهَم في تهيئة ظروف مواتية لعودة المشردين داخليا.

56 - ومن أجل تعزيز قدرات النظراء الوطنيين والدوليين، مكنت الأموال التي قدمها صندوق بناء السلام من تنظيم خمس حلقات عمل لبناء القدرات في مراعاة خصوصية النزاعات وبناء السلام للشركاء المنفذين في ولايات دارفور الخمس، بمشاركة 100 ممثل من المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية وشركاء الحكومة

الانتقالية ووكالات الأمم المتحدة. وقد سعت حلقات العمل إلى تعزيز قدرات الشركاء المنفذين الرئيسيين لبرامج دارفور الجارية التي يمولها صندوق بناء السلام.

هاء - دعم تعبئة المساعدة الاقتصادية والإنمائية وتنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة في بناء السلام

57 - افتتحت الأمم المتحدة رسميا نافذة بناء السلام وتحقيق الاستقرار، التي يشرف عليها برنامج تمويل السودان التابع للصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء (المعروف باسم "صندوق السلام في السودان") بهدف دعم تنفيذ الولاية. وقد استفادت هذه النافذة الجديدة من تبرعات أولية من ألمانيا وسويسرا والمملكة المتحدة، وهي بمثابة آلية للتمويل الجماعي تمكن من تقديم دعم مرن يمكن توسيع نطاقه للاستجابة للاحتياجات الناشئة. وتعد النافذة ترتيبا للعبور ولا تحل محل العلاقات الثنائية بين المانحين ووكالات الأمم المتحدة، بل هي تيسر بدلا من ذلك الشراكة بين البعثة والفريق القطري والمانحين، بالتشاور مع الحكومة الانتقالية، من أجل ضمان تنسيق برامج بناء السلام وترتيبها وتحديد أولوياتها.

58 - وسيسترشد الاستثمار من خلال النافذة الجديدة بإطار برنامجي مشترك، هو "برنامج صنع السلام وبناء السلام وتحقيق الاستقرار في السودان"، الذي يجري حاليا وضع صيغته النهائية. ويستند هذا البرنامج إلى الولاية الواردة في قراري مجلس الأمن 2524 (2020) و 2579 (2021)، ويستجيب للأولويات التي حددتها الحكومة الانتقالية في الوثيقة الدستوري، والآلية الوطنية لحماية المدنيين، واتفاق جوبا للسلام، وخطة العمل الوطنية لتنفيذ القرار 1325 (2000)، فضلا عن إعلان المبادئ في سياق عملية السلام الجارية. ويحدد البرنامج كذلك الأنشطة البرنامجية اللازمة لضمان تنفيذ الولاية، وهو يمتثل للمعايير المقدمة إلى مجلس الأمن في تقرير الأمين العام المؤرخ 17 أيار/مايو (S/2021/470).

59 - ووفقا لتوجيهات مجلس الأمن، يركز برنامج صنع السلام وبناء السلام وتحقيق الاستقرار في السودان على إدخال تحسينات ملموسة على ظروف السكان الضعفاء في المناطق المهمشة والمتضررة بالنزاعات، وعلى بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة على الصعيدين الوطني ودون الوطني. وفي الوقت نفسه، قدمت البعثة الدعم إلى الحكومة الانتقالية في تصميم وهيكلة منتدى شركاء السودان، الذي جمع بين شركاء التنمية والحكومة الانتقالية للتمكين من تنسيق المساعدة الإنمائية في الوقت المناسب وعلى نحو فعال تحت قيادة الحكومة.

60 - ومن أجل تعزيز التنسيق والفعالية عموما، ووفاءً بالولاية المنصوص عليها في القرار 2579 (2021)، واصلت البعثة، إلى جانب الفريق القطري، وضع نهج متكاملة تمتثل امتثالا تاما لمبدأ تولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني. وتم رسم خارطة قدرات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في السودان. ومكنت هذه العملية من تحديد قدرات الفريق القطري وأوجه قصوره، وكذلك فرص تحقيق التآزر بين التدخلات الإنسانية وتدخلات بناء السلام والتنمية المستدامة ليسترشد بها الفريق القطري والبعثة في التخطيط الاستراتيجي. وعملت البعثة مع الفريق القطري على الشروع في إجراء التحليل القطري المشترك الذي سيؤدي إلى اعتماد إطار استراتيجي متكامل مشترك/إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، يحدد رؤية الأمم المتحدة وأولوياتها وبرامجها في السودان، وفقا لخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

61 - وسيتضمن الإطار الاستراتيجي المتكامل المشترك/إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة أيضا أحكاما تتعلق بالرصد والإبلاغ المشتركين. وعلى الصعيد القطري، أنشئ فريق مشترك

للتخطيط من أجل المضـــي قدما في عمليتي التقييم القطري المشـــترك والإطار الاســـتراتيجي المتكامل المشـترك/إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المسـتدامة. وعملت الأفرقة العاملة المواضـيعية التي تضـم الفريق القطري والبعثة في مجالات حقوق الإنسـان وحماية المدنيين وسيادة القانون والشؤون الجنسانية وبناء السـلام. وتمشـيا مع القرار 2579 (2021)، بدأت البعثة أيضـا عملها مع الفريق القطري والحكومة الانتقالية لتحديد خط الأساس وغايات المعايير، فضلا عن إنشاء آلية قوية للرصد وجمع البيانات لتتبع التقدم المحرز. وستوجه معايير البعثة كذلك التحليل القطري المشترك والإطار الاستراتيجي المتكامل المشترك/إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.

هاء - انتقال العملية المختلطة وتصفيتها

62 - مع الانتهاء من الخفض التدريجي للعملية المختلطة في 30 حزيران/يونيه، نظم فريق متكامل مكرس مشـترك بين البعثة والعملية المختلطة حلقات الأمم المتحدة الدراسـية الداخلية السـبع عشـرة الأخيرة بشأن الأنشطة البرنامجية مع الفريق القطري، لتسترشد بها البرامج في المستقبل. وعقب انتهاء مهام الاتصال في الولايات التي كانت تنفذها العملية المختلطة، عقد نائب الممثل الخاص للأمين العام، المنســق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية، والأمين العام المساعد، مبايي باباكار سيسي، حلقة عمل داخلية مشتركة بشأن تعزيز مكاسب بناء السلام في دارفور. وستتم متابعة توصيات حلقة العمل من خلال برنامج صنع السلام وبناء السـلام وتحقيق الاسـتقرار في السـودان، الذي يعمل بوصـفه الإطار البرنامجي الذي يوجه الصـندوق الاستئماني المتعدد الشركاء التابع للبعثة.

63 - وقدمت البعثة الدعم إلى العملية المختلطة في تيسـير التخطيط لاسـتخدام الأصـول المتبقية دعما للآلية الوطنية لحماية المدنيين، التابعة للحكومة. وانضـم ممثلو البعثة والفريق القطري إلى العملية المختلطة في اجتماعات فرقة العمل المشـتركة مع الحكومة الانتقالية وقدموا المشـورة تلبيةً لطلبات الحكومة. ومع بدء مرحلة التصـفية في 1 تموز/يوليه، ظل فريق تصـفية العملية المختلطة يركز على نقل وبيع أصـول الأمم المتحدة، ومن المتوقع التصـرف في فائض الأصـول المتبقية في إطار خطة شـاملة للتبرعات، سـتقدم إلى الجمعية العامة قبل 30 أيلول/سبتمبر.

رابعا - ملاحظات

64 - بعد مرور أكثر من عامين على ثورة عام 2019، لا يزال التحول الديمقراطي في السـودان يواجه تحديات كبيرة. وسيتطلب التصدي لتلك التحديات تصميما وتنسيقا من جانب جميع أصحاب المصلحة في السودان بدعم مستمر من المجتمع الدولي. وإني أثني على الجهود التي تبذلها السلطات السودانية للمضـي قدما بعملية الانتقال، بما فيها إجراء الإصـلاحات الاقتصـادية الصـعبة التي مهدت الطريق أمام بدء البلد في الاسـتفادة من تخفيف عبء الديون في إطار المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وهذا الإنجاز البارز خطوة هامة صوب التخفيف من عبء الديون الثقيلة الموروثة من الماضي.

65 - وإني أشعر بالتفاؤل إزاء المبادرة التي اتخذها رئيس الوزراء في 22 حزيران/يونيه، التي تحدد مسارا واضحا لمرحلة انتقالية متجددة تستجيب لمطالب السكان، وتتيح فرصة لإعادة الالتزام الشامل للجميع والقائم على قاعدة واسـعة بتحقيق أهداف المرحلة الانتقالية. ويتطلب نجاح هذه المبادرة كسـب تأييد العنصـرين

العسكري والمدني للحكومة الانتقالية. ويجب أن تستند المبادرة إلى روح التراضي وبناء توافق الآراء، وإلى هيكل شفاف لصنع القرار يشمل الجميع ضمن العنصر المدني بدعم واضح من المجتمع الدولي.

66 - وإن إنشاء المؤسسات الانتقالية الرئيسية المتبقية يتسم بأهمية حاسمة في النهوض بالانتقال السياسي المستدام والشامل للجميع. ولا يزال التعجيل بتشكيل المجلس التشريعي الانتقالي، مع تمثيل المرأة فيه بنسبة 40 في المائة، وإنشاء اللجان والمفوضيات ذات الصلة المنبثقة عن الوثيقة الدستورية واتفاق جوبا للسلام يكتسيان أهمية خاصة. ولا بد أيضا من معالجة ثغرات الهيكل المؤسسي الأخرى على وجه السرعة، ويشمل ذلك تشكيل مجلس القضاء العالي والمجلس الأعلى للنيابة العامة. وأنا أرحب بدخول قوانين إنشاء مفوضية مكافحة الفساد ومفوضية العدالة الانتقالية ومفوضية السلام حيز النفاذ. وسيكتسي التفعيل السريع لهذه المفوضيات أهمية حاسمة.

67 - وإني أرحب بالتقدم المحرز في تنفيذ اتفاق جوبا للسلام، ولا سيما إصدار المراسيم المتعلقة بتشكيل اللجنة الأمنية العليا المشتركة للترتيبات العسكرية، ولجنة وقف إطلاق النار الدائم في دارفور، واللجان القطاعية ولجنة مسار المنطقتين ذات الصلة بها. وإني أحث على الإسراع في تفعيل هذه الهيئات الحيوية للمساعدة على مواجهة التحديات الأمنية الملحة وحماية المدنيين. وسينجز فريق الأمم المتحدة المتقدم المتعدد التخصصات الكثير في سبيل تيسير الاجتماعات الأولية للجنة وقف إطلاق النار الدائم واللجان القطاعية ولجنة مسار المنطقتين، وسيعمل مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين لوضع مفهوم عمليات الدعم الذي ستقدمه البعثة في المستقبل لتنفيذ ترتيبات وقف إطلاق النار وفقا لاتفاق جوبا للسلام. وإني أشجع في الوقت نفسه على تشكيل آلية لرصد وتقييم اتفاق السلام في الوقت المناسب على الصعيد الوطني، وهي آلية تظل تكتسي أهمية أساسية في توفير التوجيه الاستراتيجي العام لإحلال السلام.

68 - فالسلام لن يسود السودان إلا بعد انتهاء جميع النزاعات الدائرة هناك. ويستلزم ذلك قيام الحركات المسلحة غير الموقعة التي لا تزال خارج نطاق عملية السلام بإظهار روح القيادة الجريئة والالتزام بالمفاوضات التي من شأنها أن تؤدي إلى سلام تام ومستدام يشمل الجميع في السودان. ويشجعني التقدم المحرز في الجولة الأولى من المحادثات بين الحكومة الانتقالية وجناح عبد العزيز الحلو في أوائل حزيران/يونيه. وإني أحث الطرفين على الاستفادة من هذا التقدم الأولي للنهوض بإطار بنّاء لمعالجة ما تبقّى بينهما من خلافات. وفيما يتعلق بمسار الشرق في اتفاق جوبا للسلام، فإني أشجع جميع أصحاب المصلحة على بذل جهود متضافرة لمعالجة القضايا المعلقة من خلال حوار شامل للتوصل إلى توافق الآراء من أجل تنفيذ اتفاق السلام وبناء الثقة لصالح السكان. كما إني أحث الأطراف غير الموقعة الأخرى التي لم تشارك بعد في محادثات السلام على الانضمام إلى عملية صنع السلام.

69 - وإن المساهمة المجدية للمرأة وبإشراكها الهادف ضروريان لإحلال سلام مستدام. وما فتئت القيادات السودانية المعنية بحقوق المرأة تعرب عن شواغلها من أن العملية الانتقالية لا تحقق منافع للنساء، ومن أن الفجوة بين نشاطهن في المجال المدني ومستويات تمثيلهن الرسمي في مراكز السلطة فجوة صارخة. ويشكل المرسوم الذي أصدرته الحكومة الانتقالية في الآونة الأخيرة بشأن تشكيل لجنة وزارية معنية بالقرار 1325 (2000) خطوة هامة على الطريق إلى الأمام، كما هو الشأن بالنسبة للتدابير الرامية إلى تعزيز بيئة حماية المرأة بوضع مشروع قانون بشأن العنف ضد المرأة. ويجب أن يكون من بين الأولويات إحراز مزيد من التقدم في تنفيذ خطة العمل الوطنية المتعلقة بتنفيذ القرار 1325 (2000)، مع مدها بالدعم المالي اللازم من المجتمع الدولي.

70 - وإني أشـــعر بقلق متزايد إزاء التطورات الأمنية، بما فيها تصـــاعد حدة التوترات بين القبائل في دارفور ومناطق أخرى من البلد. فلا بد من بذل المزيد من الجهود لحماية المدنيين بفعالية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات ووجهات نظر النســاء والفتيات اللاتي غالبا ما يشـكلن أشـد الفئات ضــعفاً أثناء النزاعات. أما في دارفور، فلم تف الحكومة الانتقالية والحركات المســلحة الموقعة بعد بهذه المســؤولية على النحو الملائم، مما يحدث فراغا يمكن أن يسـتغله من يسـعون إلى إشـعال فتيل العنف أو إلى تقويض عملية الســلام. ويجب على الحكومة الانتقالية وشـركائها في السـلام أن ينفذوا الآلية الوطنية لحماية المدنيين تنفيذا كاملا، وأن يسرعوا في تنفيذ اتفاق جوبا للسـلام، وأن ينشـئوا القوة المشـتركة لحفظ الأمن في دارفور من أجل حماية المدنيين. وهذه الخطوات تكتسـي أهمية حاسـمة في إظهار قدرة الدولة على حماية مواطنيها المدنيين. وأنا أحث أيضا جميع الأطراف على الالتزام بالتسوية السلمية للمسائل الجذرية التي تؤدي إلى العنف.

71 - وإن احتياجات السـودان في مجال بناء السـلام احتياجات واسـعة النطاق، وهي تتطلب دعما منسـقا وتمويلا كافيا. وفي هذا الصـــدد، فإني أرحب بإنشــاء صــندوق الســلام في الســودان، وأعرب عن امتناني لحكومات ألمانيا وسويسرا والمملكة المتحدة على مساهماتها السخية في برنامج التمويل. وإني أدعو المانحين الآخرين إلى دعم هذه الآلية المكرســة للتمويل الجماعي، التي توفر أداة أســاســية لتعبئة التمويل والموارد للسودان، استنادا إلى الأولويات المتفق عليها وفي إطار الشراكة القائمة.

72 - ولا تزال الأوضـاع في منطقة الفشـقة الحدودية بين السـودان وإثيوبيا تشـكل مدعاة للقلق. وأنا أحث البلدين على اتخاذ خطوات ملموسـة نحو إجراء حوار بهدف إيجاد سـبل سـلمية للمضـي قدما صـوب تسـوية خلافاتهما. وإني أحث أيضـا مصـر والسودان وإثيوبيا على استئناف المفاوضـات برعاية الاتحاد الأفريقي من أجل إيجاد حل يقبلونه جميعا للمنازعة القائمة بينهم بشأن سد النهضـة الإثيوبي الكبير. وسأواصل استطلاع الفرص المتاحة للتشـجيع على التوصـل إلى حل سـلمي، بالتعاون مع الشـركاء الرئيسـيين، بما في ذلك على الصعيد الإقليمي.

73 - ومما يسـتحق الثناء التدابير الجارية التي تتخذها السـلطات السـودانية للتصـدي لجائحة كوفيد-19، التي لا تزال تحظى بمســـاعدة الأمم المتحدة. ولا بد من تقديم المزيد من الدعم الدولي للتصــــدي لتحديات الجائحة، بما في ذلك آثارها الاقتصادية، ومن تقديم المساعدة المنقذة للحياة للمحتاجين.

74 - وإني أشـــكر ممثلي الخـاص، فولكر بيرتس، وجميع موظفي الأمم المتحـدة في الســـودان على ما يتحلون به من تفان وما يبذلونه من جهود لدعم السودان وشعبه.